

التطور الديموغرافي والبنية السكانية في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (1962-2015)

وارزقي ميلود

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير أستاذ محاضر جامعة الجزائر 3

الملخص

تشكل المشكلة السكانية في الوقت الراهن تحديا لجميع الأنظمة سواء المتقدمة أو النامية وثمة حقائق دامغة وفي الوقت نفسه مذهلة لا يمكن تجاهلها، فالزيادة السكانية الحالية والمتوقعة مستقبلا على الصعيد العالمي تبرز مشكلتها في تركيز هذه الزيادة في الدول النامية؛ إذ أن من عشر أطفال جدد تقدم هذه الدول تسعة منهم، لتهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول، لهذا أشغلت المسألة السكانية اهتمام المفكرين على مر العصور، لتحتل مكانة مرموقة من الناحية النظرية وأصبحت تفرض على المجتمع الدولي مجابهة آثارها ومحاولة التصدي لها.

وعلى غرار الدول العربية لم تنجو الجزائر من هذه المشكلة التي تنامت وزادت حدتها منذ الاستقلال، إذ عرف النمو السكاني ارتفاعا كبيرا وصل إلى حوالي 3.6% خلال أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات؛ ليستقر معدل النمو الطبيعي إلى حوالي 2.07% في سنة 2013. ليلقي هذا التزايد بأعبائه الثقيلة على المسار التنموي وما ترتب عنه من وطء المشكلة الغذائية والإسكانية والتعليمية والبيئية إضافة إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي خلال فترة التسعينيات والذي تزامن مع فترة النمو السكاني المتزايد، مما أدى بالدولة إلى انتهاج السياسات السكانية لمجابهة المشكلة والتي أعطت نتائج ايجابية نوع ما خلال السنوات الأخيرة ونتيجة تعقد هذه الظاهرة وارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطلب منا دراسة تحليلية من أجل الوقوف على انعكاسات هذه الظاهرة على التنمية.

الكلمات المفتاحية: التطور الديموغرافي، البنية السكانية، الكثافة

السكانية، الأفراد النشطين، النمو السكاني، السياسة السكانية.

Résumé

L'Algérie compte, au 1^{er} janvier 2015, 39,5 millions d'habitants. C'est ce qu'a indiqué l'Office national des statistiques (ONS) dans son rapport annuel sur la démographie.

Une hausse qui s'explique par l'«explosion» des naissances durant l'année écoulée puisque elles ont dépassée le million. Ainsi, les services d'état civil des différentes communes ont enregistré en 2014 pas moins de 1,014 million. En conséquence, le taux d'accroissement de la population passe à 2,15% contre 2,07% en 2013. Au 1er janvier de l'année prochaine (2016), le nombre d'habitants pourrait atteindre 40,4 millions ajoute l'ONS dans ses prévisions. A noter, par ailleurs, que le nombre de décès a aussi augmenté mais d'une manière sensible passant de 168 000 en 2013 contre 174 000 en 2014.

A noter, d'autre part, que les hommes sont toujours plus nombreux que les femmes en Algérie. En terme de naissances en 2014, il y a eu 104 garçons pour 100 filles. D'une manière générale, la population totale algérienne se compose de 50,62% d'hommes et de 49,38% de femmes. Les idées reçues selon lesquelles que les femmes sont plus nombreuses en Algérie sont fausses. En termes de tranche d'âge, les jeunes sont toujours plus nombreux. La tranche de 0 à 14 ans représente 28,04 % de la population, celle de 15 à 29 ans 27,21 %, 30 à 49 ans 27,9 %, 50 à 69 ans 12,5 % et celle de 70 ans et plus 3,87 %. A noter en dernier lieu que le nombre de mariages a baissé en 2014 avec 386.422 mariages contre 387.947 en 2013.

Mots-clés : le développement démographique, Structure de la population, la densité de population, les individus actifs, la croissance de la population, la politique de démographique.

مقدمة

يعد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي هدفا منشودا لكافة دول العالم، ويتوقف ذلك على القوى العاملة والمؤهلة، ويستدعي هذا الأمر بدوره التصدي للنمو السكاني المتزايد، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراستنا للبنية التركيبية للسكان في الجزائر وآثار النمو السكاني وكذا السياسات السكانية المتبعة.

فالنمو السكاني أفضى إلى تحديات كبرى على الموارد البيئية والسياسات التنموية اللازمة للوفاء باحتياجات السكان من عمل، تعليم، صحة وغذاء...إلخ. هذه الاحتياجات استوجبت على الدول التي تشهد نموا سكانيًا متزايدًا بذل الجهود وحشد الإمكانيات لإرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد السكان العامل الحاسم لعملية التنمية.

أولا : الديوان الوطني للإحصائيات، نشأته، تعريفه وتنظيمه الداخلي

- نشأته :

تم إنشاء مكتب الإحصاءات الوطنية في أعقاب الاستقلال في عام 1964 تحت اسم اللجنة الوطنية للتعداد السكان (CNRP) ومن أجل تحقيق أول تعداد للجزائر المستقلة في عام 1966.

في عام 1971 تم تغيير اسم هذا التعداد وأصبح المفوض الوطني للإحصاء والدراسات الاستقصائية الإحصائية (CNRES) وقد تم بعد هذه السنة عدة تعدادات نذكر منها : التعداد الثاني للسكان والمساكن في عام 1977. المسح الديموغرافي في 1972-1973. مسح ورسم الخرائط في 1972-1975 والتي ينبغي أن تكون أساسا لإنجاز المسح التعداد والاستهلاك المنزلي في 1979-1980.

و لغرض إعادة تنظيم النظام الإحصائي تم إنشاء مكتب الإحصاءات الوطنية الحالية من خلال المرسوم التشريعي رقم 489-82 المؤرخ في 1982/12/18 المنجز والمعدل بالمرسوم رقم 85-311 في 1985/12/17. O.N.S.

عندئذ هي المسؤولة عن تنظيم وتنسيق العمل الإحصائي حيث أجريت استطلاعات كثيرة ومن بين هذه الاستطلاعات نجد التعداد العام للسكان والسكن 1987، المسح الأسري السنوي 1982-1992، والدراسات الاستقصائية السنوية للأعمال، الخ. وعلى إثر المرسوم رقم 95-159 المؤرخ في 06/03/1995، أدى إلى إعادة تنظيم جديد للمكتب الوطني للإحصاء.

- تعريفه :

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات من أهم المؤسسات في الوطن حيث يقوم بإعداد تقارير سنوية حول المخطط الوطني والمشاريع والبرامج الوطنية، ويقوم أيضا بالتعداد العام للسكان والسكن والشغل ورسم الخرائط وهذا ما يسهل على المسؤولين قراءة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يعتبر كمرجع للباحث.

المرسوم التشريعي رقم 01-94 المؤرخ في 15 جانفي 1994 يتعلق بالمنظومة الإحصائية، يحدد أجهزة إنتاج وتنسيق منظومة الإعلام الإحصائي وهي :

- ❖ المجلس الوطني للإحصاء.
- ❖ المؤسسة المركزية للإحصاء.
- ❖ المصالح الإحصائية للإدارات والجماعات الإقليمية.
- ❖ أجهزة عمومية وخاصة متخصصة من بينها معاهد السبر الإحصائي.

الديوان الوطني للإحصائيات مؤسسة مركزية منصوص عليها في المادة 11 من المرسوم المذكور أعلاه، وهو مؤسسة عمومية وطنية مزودة بمصالح مركزية وهيكل جهوية.

يكمن إطار تدخل الديوان الوطني للإحصائيات في المساهمة في إعداد تقرير سنوي حول تنفيذ المخطط الوطني ومشاريع المخططات والبرامج الوطنية للأعمال الإحصائية التي يتكلف بها الديوان، فيراقب أعمال التحضير التقني وينجز ويستغل ويحلل عمليات التعداد العام للسكان والسكن والمسوحات الإحصائية وتحضير البطاقات وقواعد المعطيات مع ضمان تسييرها، زيادة على ذلك يكلف الديوان بنشر وتطوير المعلومات الإحصائية .

- تنظيمه الداخلي :

يتكون هيكل الديوان الوطني للإحصائيات من :

- ✓ المدير التقني المكلف بالمحاسبة الوطنية.
- ✓ المدير التقني المكلف بإحصائيات المؤسسات ومتابعة الأوضاع.
- ✓ المدير التقني المكلف بالإحصائيات الاجتماعية والمداخيل.
- ✓ المدير التقني المكلف بالسكان والتشغيل.
- ✓ المدير التقني المكلف بالإحصائيات الجهوية والإحصائيات الفلاحية ورسم الخرائط.
- ✓ المدير التقني المكلف بالأعلام الآلي والفهارس الإحصائية.
- ✓ المدير المكلف بالتفتيش.
- ✓ الملاحق الجهوية الأربعة للديوان.

ثانيا : التطور الديموغرافي في الجزائر ومراحله (1962-2015)

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية مستويات مرتفعة من حيث الولادات والوفيات، إذ قاربت معدلات الولادات خلال تلك الفترة نسبة 40%، في حين وصل معدل الوفيات حوالي 30%، لتعرف مرحلة ما بعد الاستقلال تراجعاً في الوفيات في حين قابلها نمو سكاني كبيراً وصل إلى 3,21% سنة 1980، لتبدأ بوادر الوضعية الخطيرة والآثار السلبية على الوضع الاجتماعي والتي برزت ظاهرة البطالة والسكن والدخل الضعيف؛ كل هذه التغيرات ساهمت في تراجع معدلات الخصوبة مما أدى إلى ظهور نمط أسري جديد.

وقد شهد سكان الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً فقد قدر سنة 1966 حوالي 12 مليون نسمة، ليبلغ 29,5 مليون نسمة سنة 1998، ليستمر في الارتفاع حيث وصل سنة 2015 إلى 39.5 مليون نسمة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

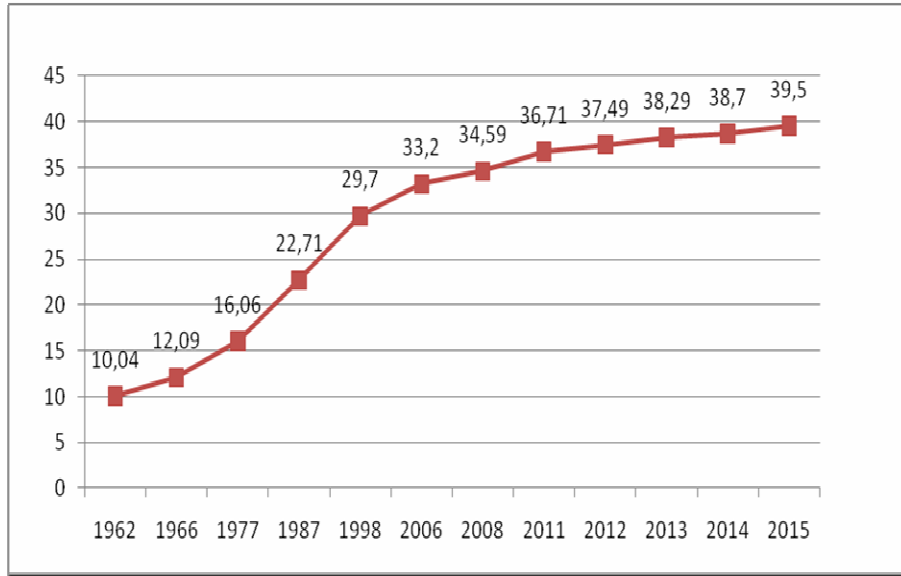
الجدول رقم (01) : تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2015-1962.

الوحدة : مليون نسمة

السنوات	عدد السكان
1962	10,04
1966	12,09
1977	16,06
1987	22,71
1998	29,7
2006	33,2
2008	34.59
2011	36.71
2012	37.49
2013	38.29
2014	38.7
2015	39.5

Source : ONS, Rétrospective Statistique, Algérie, 2015, P32.

الشكل رقم (01) تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1962-2015.



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال تحليلنا لهذا المنحى، يمكننا تقسيم حركة المواليد في الجزائر خلال الفترة 1962-2015 إلى ثلاث (03) مراحل أساسية تتميز كل واحدة منهما بظروفها الخاصة.

1. التطور الديموغرافي في 1962-1985 (مرحلة الإرتفاع في عدد الولادات)

تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير لعدد الولادات، حيث تراوحت ما بين 503,2 ألف ولادة سنة 1963 و845.3 ألف ولادة سنة 1985، وهو أعلى عدد عرفته الجزائر خلال هذه الفترة في حين وصل عدد السكان خلال هذه السنة بحوالي 21,863 مليون نسمة، ولقد أدى هذا الارتفاع في عدد المواليد خلال هذه الفترة إلى تغيير ملحوظ على التركيب العمري للسكان، وهذا ما يحاول الجدول الموالي توضيحه.

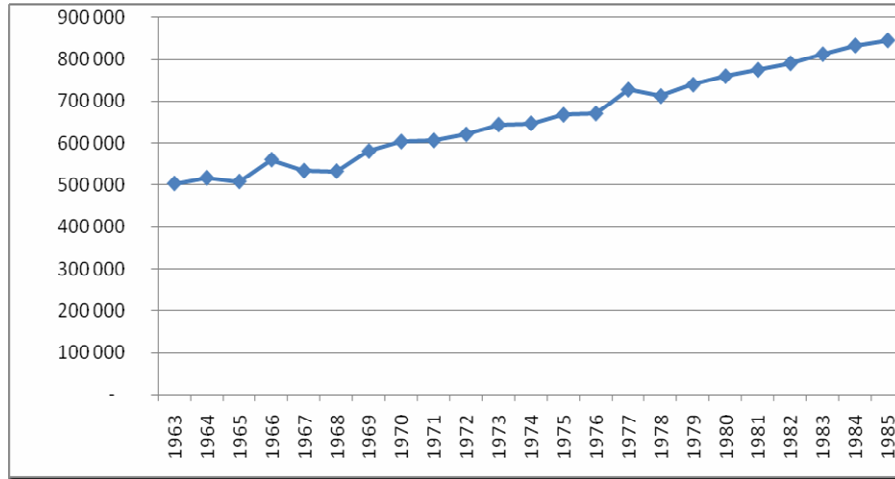
الجدول رقم (02) : تطور نسبة السكان حسب العمر خلال الفترة 1985-1966.

السنوات	15-0 سنة	59-15 سنة	60 فأكثر
1966	47,15%	46,07%	6,77%
1977	47,93%	46,24%	5,82%
1985	44,1%	45,5%	10,4%

Source : ONS, Retrospective Statistique,2005, p34.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى النسب تتصدرها الفئة الأقل من 15 سنة، وهي الفئة غير النشطة وهذا نتيجة عدد الولادات المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني المرتفع الذي عرفته تلك الفترة، وهذا ما جعل الخصوبة من أعلى المستويات العالمية، حيث بلغ معدل النمو 3,6% ما بين سنتي 1970-1977؛ لتعرف الجزائر في هذه الفترة إنفجارا سكانية وهو ما ترجمه فعليا عدد السكان في أوائل الثمانينات، إذ بقيت الولادات والخصوبة مرتفعة جدا إلى غاية منتصف هذه العشرية، والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (02) : تطور عدد الولادات في الجزائر 1963-1985



الوحدة : ولادات حية

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

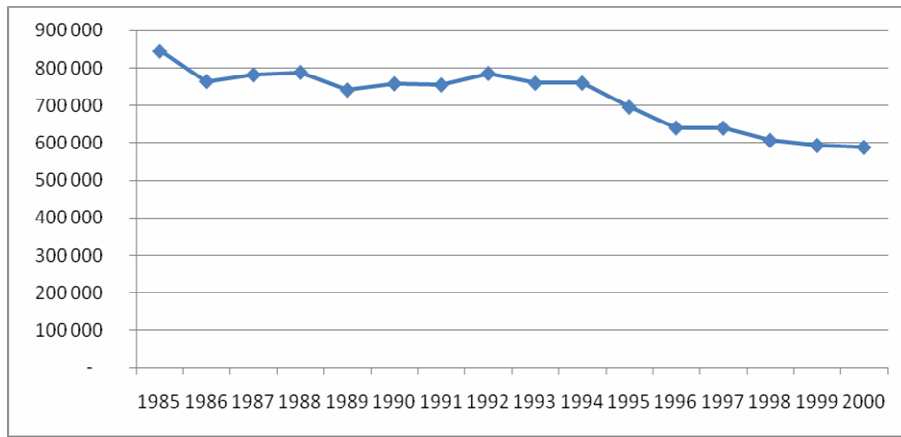
يعود هذا الارتفاع في عدد الولادات إلى تحسن مستوى المعيشة وحالة الاستقرار الأمني لتلك الفترة، كما عرفت فترة السبعينات تطورا في المجال الاقتصادي من خلال التركيز على بناء قاعدة إقتصادية معتبرة كان لها أثر كبير على الجانب الاجتماعي، كما نلاحظ أن عدد الولادات عرف تطورا ملحوظا عام 1985؛ نظرا لما تميزت به هذه المرحلة والتي يمكن اعتبارها مرحلة تحولات اجتماعية.⁽¹⁾

1. التطور الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة 1986-2000 (مرحلة الانخفاض في عدد الولادات)

وهي المرحلة الثانية؛ إذ شكلت سنة 1986 القطيعة التامة حيث سجلت السنة التي ما قبلها أعلى مستوى في عدد الولادات، ولقد بلغ معدل الولادات سنة 1986 إلى 34,7 بالآلاف ليستمر في الانخفاض حيث وصل سنة 1999 إلى 20,2 بالآلاف.

تميزت هذه الفترة بإنخفاض ملحوظ في عدد الولادات، إذ انتقل من 845 ألف ولادة سنة 1985 إلى 588,6 ألف ولادة سنة 2000، والمنحنى البياني يبين تطور عدد المواليد خلال هذه الفترة.

الشكل البياني رقم (03) : تطور عدد الولادات في الجزائر خلال الفترة (1985-2000)



المصدر: من إعداد الباحث

الوحدة: ولادات حية

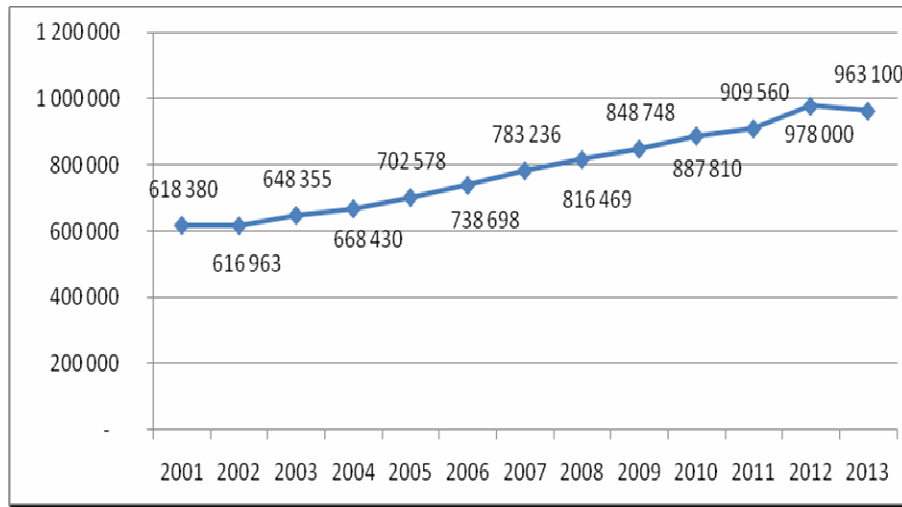
إن هذا الانخفاض في عدد الولادات الملاحظ خلال هذه الفترة يعود لتدهور الوضع الأمني خلال عشرية التسعينات وكذا نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية ؛ كبداية الدولة بالاهتمام الرسمي بمسألة التوجيه الديموغرافي وبداية تحسن المستوى المعيشي للسكان.

2. التطور الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 (مرحلة

الارتفاع من جديد في عدد الولادات) حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا أقصى في عدد الولادات منذ الاستقلال ؛ فقد انتقل عدد الولادات من 588,6 ألف ولادة حية سنة 2000 إلى 978 ألف ولادة حية سنة 2012، لتصل إلى 963 ألف ولادة حية سنة 2013، والمنحنى البياني الموالي يوضح :

الشكل البياني رقم (04) : تطور عدد الولادات في الجزائر خلال

الفترة (2013-2001)



المصدر : من إعداد الباحث

الوحدة : ولادة حية

يعود هذا الارتفاع في عدد المواليد خلال هذه الفترة إلى التحسن الملحوظ في مستوى المعيشة والوضع الأمني في الجزائر، إضافة إلى التغيرات الأخرى كعمل المرأة ودخولها عالم الشغل، بالإضافة إلى حقها

في التعليم، والذي عمل بدوره على تأخير سن الزواج، الذي انتقل ما بين 1987 و1998 بالنسبة للنساء من 23,7 سنة إلى 27,6 سنة، أما الرجال من 27,7 سنة إلى 31,3 سنة ليبلغ سنة 2002 إلى 29,6 سنة بالنسبة للنساء و33 سنة بالنسبة للرجال.⁽²⁾ إضافة إلى ارتفاع إستعمال طرق منع الحمل التي تلجئ إليها بعض النساء المتزوجات، حيث بلغت هذه النسبة 76% سنة 2002 ولقد أدى تطور معدلات الولادات خلال الفترة 2001-2013 إلى تغيير في معدلات التركيب العمري، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03) : تطور معدل السكان حسب العمر خلال الفترة 2011-2007.

الوحدة : %

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
15-0 سنة	27.76	28.08	28.15	27.75	27.67
15 - 40 سنة	47.50	46.78	46.67	46.11	45.67
40-60 سنة	17.30	17.73	17.75	18.40	18.68
60 فأكثر	7.42	7.39	7.41	7.73	7.94

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك إنخفاض لفئة السن 15-0 سنة وهي نتيجة إنخفاض عدد الولادات خلال هذه الفترة (2007-2011)، إضافة إلى السياسة السكانية التي بدأت ترسم معالمها خاصة مع بداية الألفية الثانية، فقد قدر المؤشر التركيبي للخصوبة بـ 2.4 طفل في المتوسط لكل امرأة سنة 2003 بعد أن كان يقدر بـ 8 أطفال لكل امرأة سنة 1980.

فالوضع الديموغرافية في الوقت الحاضر تتسم بمستويات منخفضة في الولادات وكذلك الوفيات مع تراكم ملحوظ لعدد السكان ذوي فئات السن 15-59 سنة على حساب فئات الأطفال من 0-15 سنة.

ثالثا : دراسة البنية السكانية في الجزائر

يلعب التركيب السكاني دورا هاما في رسم وتحليل الصور الديموغرافية، وهذا لتقدير المشاكل وإقترح الحلول الناجحة، كما

تعتبر معرفة الخصائص الأساسية للتركيب الديموغرافي من أهم المنطلقات الرئيسية في توضيح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽³⁾

✓ التركيب الجنسي (النوعي)

حيث تراوحت نسبة الجنسين عند الميلاد بين 100.83 لسنة 1966 و102.35 لسنة 1987، لتصل سنة 2005 إلى 102.1، وفي سنة 2013 بلغ نسبة الولادات حسب الجنس نسبة 105 ذكر لكل 100 أنثى، وهو تأكيد على تفوق نسبة الذكور على حساب الإناث خلال كل الفترات، رغم أن الصورة توحى بالعكس فالمشكلة تظهر في عدم التوازن بين الذكور والإناث بحسب السن.⁽⁴⁾

✓ التركيب العمري

إذ يعكس بنية السكان حسب فئات العمر المختلفة حسب كل شريحة في المجتمع السكاني، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04) : بنية السكان حسب كل شريحة خلال فترة
2011-2007.

الوحدة : بالآلاف

2011	2010	2009	2008	2007	الشريحة/السنوات
4021	3846	3537	3469	3232	4-0 سنة
3114	3015	3008	2937	2915	9-5 سنة
3033	3123	3386	3310	3321	14-10 سنة
3488	3562	3767	3698	3710	19-15 سنة.
3786	3814	3897	3843	3795	24-20 سنة
3730	3666	3541	3487	3410	29-25 سنة
3191	3044	2832	2781	2854	34-30 سنة
2574	2504	2423	2376	2427	39-35 سنة
2236	2173	2084	2037	2001	44-40 سنة
1876	1795	1686	1647	1599	49-45 سنة
1513	1461	1393	1366	1316	54-50 سنة
1237	1191	1100	1083	986	59-55 سنة
2919	3327	2614	2557	2530	60 فأكثر
36.717	35.978	35.268	34.591	34.096	المجموع

Source : ONS , Rétrospective statistique, Algérie, 2013, P47.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة صغار السن الأقل من 10 سنوات، وهو ما يفسر ارتفاع في معدل المواليد الخام

خلال نهاية التسعينات وبداية الألفية واستمر هذا الارتفاع إلى غاية السنوات الأخيرة، ويعود هذا بفضل السياسة السكانية التي بدأت ترسم معالمها أكثر وضوحا إضافة لتحسن الوضعية الاقتصادية.⁽⁵⁾

أما فئة القوى العاملة المحصورة بين (15-59 سنة)، فهي الفئة المؤهلة للعمل حيث قدرت ب64.35% من إجمالي السكان المقيمين لسنة 2011 مقابل 64.51% سنة 2010، وهو ما يعبر عن نمو لعرض العمل مقابل تقلص ملحوظ لطلب العمل كما تشير هذه الإحصائيات إلى فتوة سكان الجزائر، وما تتطلبه من خدمات لتبرر ملامح الوضع السكاني.

رابعا : التركيبة الريفية والحضرية والاقتصادية للسكان (1966-2014)

إن دراسة البنية السكانية تستوجب علينا معرفة توزيع السكان حسب الريف والمدن وكذا توزيعهم حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

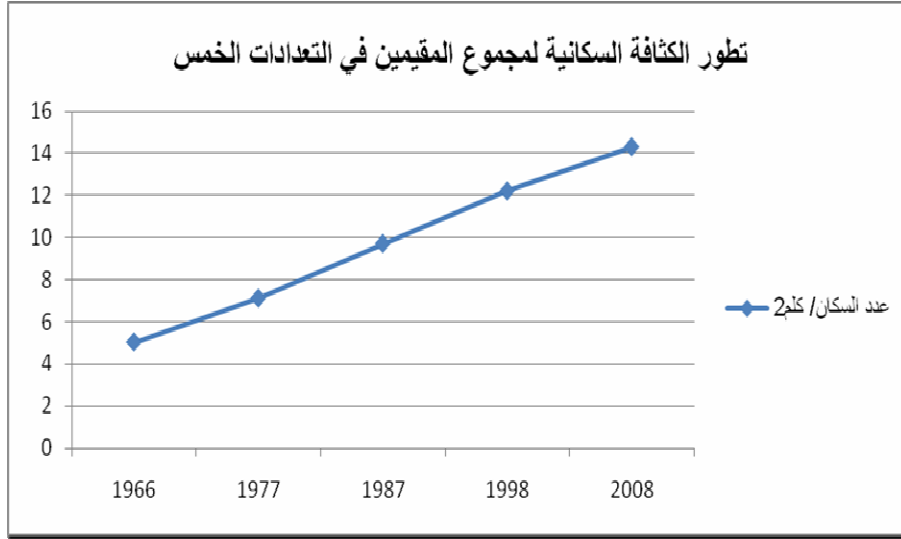
✓ توزيع السكان بين الريف والحضر

بالرغم من شساعة التراب الوطني، إلا أن هناك إختلال بين الريف والحضر، إذ قدر متوسط الكثافة السكانية ب 7.1 نسمة/كلم² سنة 1977 مقابل 5 نسمة/كلم² سنة 1966، ليستمر في الارتفاع حيث وصل إلى 12.2 نسمة/كلم² سنة 1998 مقابل 9.7 نسمة/كلم² سنة 1987 وفي سنة 2008 وصل متوسط الكثافة السكانية إلى 14.3 نسمة/كلم²، وهذا نتيجة زيادة عدد السكان من جهة وسياسة الدولة الرامية إلى تنمية المناطق الريفية من جهة أخرى.

وهو ما يوضحه التمثيل البياني التالي :

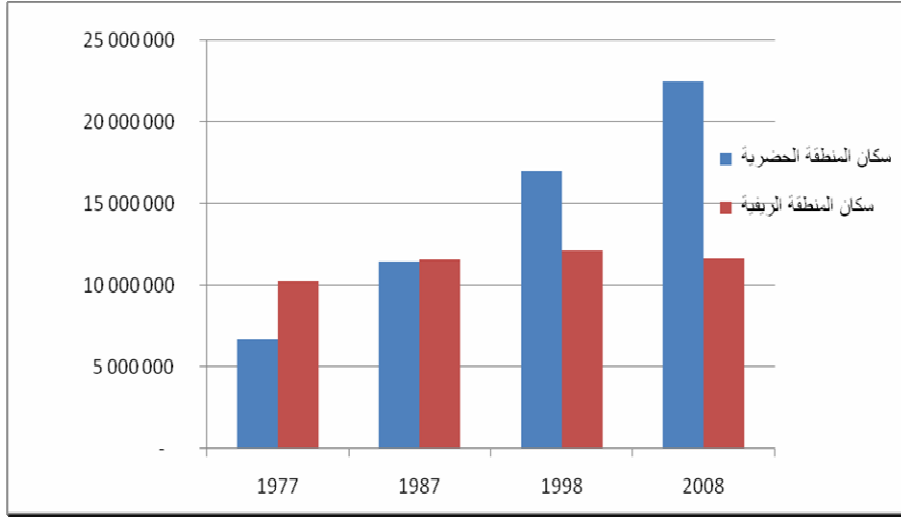
الشكل رقم (5) : تطور الكثافة السكانية لمجموع المقيمين
(2008-1966)

الوحدة : نسمة / كلم²



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء
كما أن نسبة سكان المدن أخذت في الارتفاع وبشكل كبير عبر
السنوات، في حين انخفضت نسبة سكان الأرياف، وهو ما يوضحه لنا
التمثيل البياني الموالي.

الشكل رقم (06) : توزيع عدد السكان حسب الريف والحضر
(2008-1977)



المصدر: من إعداد الباحث

الوحدة : نسمة

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ارتفاع في عدد سكان المدن وانخفاض في عدد سكان الأرياف إبتداء من التسعينات، وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة وإرتفاع الهجرة الداخلية غير المنظمة وغير المخطط لها، والتي تكمن في النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الحاجيات الضرورية للحياة وكذا نتيجة عوامل طبيعية واقتصادية أخرى.

✓ الخصائص الاقتصادية للسكان

تعد الخصائص الاقتصادية للسكان من أهم المؤشرات التي تعطي الصورة الأوضح للظواهر الاقتصادية والاجتماعية وكذا الأوضاع الديموغرافية في الجزائر، وعن التركيب الاقتصادي لسكانها وهذا من خلال دراسة ومعرفة حجم القوى العاملة وحجم السكان النشطين وغير النشطين وكذا توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية، والذي يحدد نسبة مساهمة كل قطاع⁽⁶⁾.

والجدول الموالي يوضح عدد السكان النشطين ونسبة المشتغلين
خلال الفترة 2011-2014

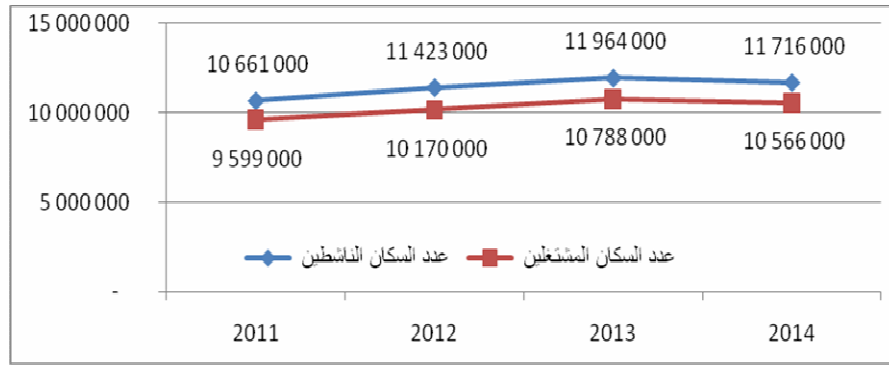
الجدول رقم (5) : تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين خلال
الفترة 2011-2014

الوحدة : نسمة.

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد السكان النشطين	10.661.000	11.423.000	11.964.000	11.716.000
عدد السكان المشتغلين	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.566.000
النسبة % (عدد المشتغلين/عدد النشطين)	%90.04	%89.03	%90.17	%90.18

Source : ONS, Rétrospective Statistique, Algérie, 2014

الشكل رقم 7 : تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين خلال
الفترة 2011-2014



المصدر : من إعداد الباحث

الوحدة : نسمة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن نسبة المشتغلين في استقرار ملحوظ، فقد انتقلت من 90.04% سنة 2011 لتصل إلى 90.18% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة عدد السكان من ناحية وكذلك زيادة مناصب العمل من ناحية أخرى.

ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة بين عدد السكان المشتغلين خلال الفترة 2014-2011 مع مجموع السكان في نفس الفترة يتبين أن هذه النسبة لا تتجاوز 30% ويمكن تبيان ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم (6) : مقارنة عدد السكان المشتغلين بمجموع السكان
الوحدة : نسمة

2014	2013	2012	2011	البيان/السنوات
38.750.000	38.292.000	37.495.000	36.717.000	إجمالي عدد السكان
10.566.000	10.788.000	10.170.000	9.599.000	عدد السكان المشتغلين
27.27%	%28.17	%27.12	%26.14	النسبة % (عدد المشتغلين/إجمالي السكان)

Source : ONS, Rétrospective Statistique, Algérie, 2014

أما عن توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط الإقتصادي فهو يعكس ما تعانيه الأقطار العربية بتدني المساهمة في القطاع الفلاحي بسبب النقص منه وتدني مداخليه، بالإضافة إلى النتائج الضعيفة لمعدل النمو الإقتصادي والتضرر المستمر للفتة القدرة على العمل، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (07) : توزيع نسبة السكان المشتغلين حسب قطاعات
النشاط (2011-2014)

الوحدة : %

2014	2013	2012	2011	القطاعات/السنوات
9.5	10.6	9	11.7	الفلاحة %
12.6	13	13.1	14.2	الصناعة %
16.5	16.6	16.6	16.6	البناء والأشغال العمومية %
61.4	59.8	61.6	58.4	الخدمات %

Source :ONS ,Activité, emploi et chômage, Algérie 2011-2014

يبين الجدول توزيع السكان المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة لتحتل القطاعات غير المنتجة الصف الأول المتمثلة في الخدمات بنسبة 61.4% عام 2014، وهذا راجع زيادة مناصب الشغل في هذا القطاع، ليتراجع قطاع الفلاحة بعد إن كان الرائد سنة 1966 وهذا نتيجة عزوف اليد العاملة على هذا القطاع وإقبالها على القطاعات الأخرى، فقد وصل القطاع الفلاحي في سنة 2006 إلى 18.1% رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في مجال الدعم الفلاحي ليتراجع إلى 9.5% في سنة 2014، كما شهد كلا من قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية نقصا في اليد العاملة، حيث وصلت نسبتهما سنة 2006 إلى 14.2%، وهو ما يبرر ضلالة مشاركة هذين القطاعين المنتجين في النشاط الاقتصادي.

وبالرغم من أن الجزائر سعت من خلال عملية التخطيط إلى تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو المستقبل باستخدام موازين قيمة إلى جانبها ميزانا عينيا واحدا؛ هو ميزان الشغل طبيعته الموازنة بين اليد العاملة المتاحة بمختلف مستويات التأهيل وتوزيعات هذه القوى بين مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لم تستطع مواكبة هذا النمو المتزايد للقوى العاملة الناتجة عن النمو السكاني الكبير في ظل نمو ضعيف للوظائف وهو ما يعكسه التوزيع

اللامتساوي للسكان المشتغلين في القطاع الخاص والعام. ويمكن إبراز نسبة المشتغلين في القطاع العام والخاص في الجدول الموالي :

الجدول رقم (08) : توزيع نسبة السكان المشتغلين في القطاع العام والخاص خلال الفترة (2011-2014)

الوحدة : %

القطاعات/السنوات	2011	2012	2013	2014
القطاع الخاص %	60	57.2	58.8	58.9
القطاع العام %	40	42.8	41.2	41.1

Source :ONS ,Activité, emploi et chômage, Algérie 2011-2014

خامسا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنمو السكاني في الجزائر

إن العلاقة بين السكان والتنمية ترتبط بمتغيرات اقتصادية واجتماعية ؛ هذه المتغيرات لها آثار مختلفة على النمو السكاني.

1 الآثار الاجتماعية

تؤثر ديناميكية السكان ليس فقط على العمالة المستقبلية ؛ بل على المحددات الديموغرافية التي من شأنها أن تكون لها آثار على القوى العاملة وكذلك التعليم، الصحة والإسكان...الخ.

✓ أثر النمو السكاني على البطالة

لقد عرفت البطالة مستويات مختلفة منذ الاستقلال، فقد وصل معدل البطالة سنة 1966 إلى 32.9% في حين وصل سنة 1987 إلى 21.4% ليستمر في الانخفاض عبر السنوات ليصل إلى 9.8% سنة 2014 مقابل 10% سنة 2011، مما يعني إن معدل البطالة لا يتأثر بشكل مباشر مع زيادة عدد السكان ؛ بل إن إهتمام الدولة بهذه الظاهرة ومساهمتها في توفير مناصب شغل للفئة النشطة من شأنه معالجة هذه الظاهرة، والجدول الموالي يوضح تطور البطالة عبر السنوات.

الجدول رقم (09) : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2011-2014.
الوحدة : نسمة.

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد السكان النشطين	10.661.000	11.423.000	11.964.000	11.716.000
عدد السكان المشتغلين	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.566.000
عدد البطالين	1.062.000	1.253.000	1.175.000	1.151.000
نسبة البطالة %	10%	11%	9.8%	9.8%

Source ONS, Activité, emploi et chômage, Algérie, 2011/2014.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض لمعدل البطالة عبر السنوات، كما أن فترة التسعينات عرفت ارتفاعا ملحوظا لمعدل البطالة وهذا راجع لتدهور الوضع الأمني للبلاد وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بدورها على النمو السكاني، كما عرفت السنوات الأخيرة إنخفاضا ملموسا في معدل البطالة وهذا راجع إلى جهود الدولة في زيادة مناصب العمل والقضاء على البطالة.

كما أن هناك اختلاف لنسب البطالة حسب الجنس، إذ أن نسبة البطالة بين الجنسين ذات علاقة عكسية، كما أن الدولة تسعى إلى إشراك المرأة في عالم الشغل كما تزداد البطالة بين أصحاب المؤهلات العليا نتيجة السياسة التي تتبعها الحكومة في تشغيل خريجي الجامعات، والجدول الموالي يوضح توزيع نسبة البطالين حسب الجنس.

الجدول رقم (10) : توزيع نسبة البطالين حسب الجنس خلال الفترة

2014-2011

الوحدة : %.

السنوات	الجنس	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة %	ذكور	8.4	9.6	8.3	8.8
	إناث	17.2	17	16.3	14.2

Source : ONS, Activité, emploi et chômage, Algérie, 2011/2014

نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة البطالين الذكور أقل من نسبة البطالين الإناث نظرا لإرتفاع فئة الإناث من جهة والرغبة الملحة للعمل لديهم، كما أن نسبة البطالة في المدن أكبر منها في الريف ويعود هذا الاختلاف بين النسب إلى الهجرة الداخلية بحثا عن مناصب الشغل وكذا مغريات المدينة وظاهرة التحضر، مما يؤدي بالدولة إلى عدم تحقيق كل الحاجيات الضرورية للسكان في المدن.

✓ أثر النمو السكاني على التعليم :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل والاستثمارات الضخمة التي رصدت لإنشاء المدارس والمنشآت القاعدية، إلا أنه في ظل النمو السكاني المتزايد وتأثيره على التركيب العمري بإعتباره تركيبيا فتيا سارعت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على بناء منظومة تربوية تجمع بين قيم الأمة، فحرصت على تكوين الإطارات وبأكبر عدد ممكن متجاهلة كل السياسة العقلانية انطلاقا من وضعية صعبة بمعدل أمية وصل إلى 74.6% سنة 1966، لهذا حضيت المنظومة التربوية بمكانة خاصة ليشهد التعليم تطورا بمختلف مستوياته، سايره بالموازاة نمو سكاني⁽⁷⁾.

والجدول الموالي يوضح عدد التلاميذ حسب الأطوار خلال الفترة

2011-2003

الجدول رقم (11) : تطور عدد التلاميذ المسجلين حسب الأطوار خلال
الفترة 2011-2003

الوحدة بالآلاف نسمة.

المستوى/السنوات	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
1-التعليم الابتدائي	4508	4362	4197	4079	3932	3247	3308	3346
2-التعليم المتوسط	2222	2256	2221	2443	2596	3158	3053	2980
3-التعليم الثانوي	1122	1123	1176	1036	975	975	1171	1199
4-التعليم المتوسط والثانوي	3344	3379	3397	3479	3571	4133	4224	4179
-نسبة الإناث %	51.7	51.9	52.2	52.1	51.9	50.9	51.4	51.4
5-التعليم العالي	653	755	780	864	1000	1103	1093	1138
طلبة و.ت.ع.ب.ع	63.3	59	59.8	65	72.4	80.9	80.4	79.8
طلبة ج.ت.م								

Source :ONS, Rétrospective Statistique, Algérie, 2011,P. 114

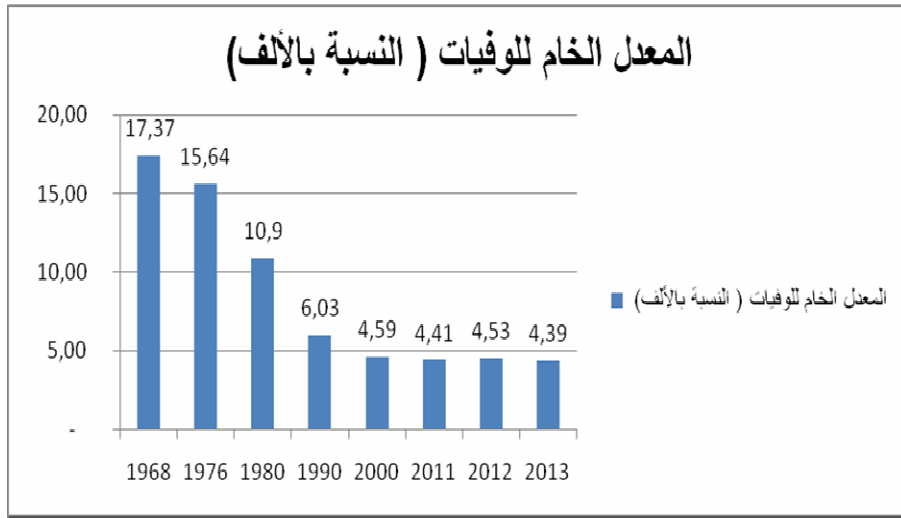
نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد التلاميذ بالزيادة المستمرة، وهذا راجع خاصة للنمو السكاني المرتفع وكذا سياسة الحكومة في تعميم التعليم، بالإضافة للإرتفاع المستمر للإناث المتمدرسات؛ وهو ما يعكس حقهن في التعليم وتكريس لمبادئ ديمقراطية التعليم ومجانيته، ورغم إنفاق الدولة على قطاع التعليم إلا أن المنظومة التربوية ما زالت ذات مردودية ضعيفة كما أن معدل الأمية

ما زال مرتقعا بحوالي 22.1 % إبتداءا من سنة 2007 حسب الديوان الوطني لمحو الأمية إلى 19.2 % في سنة 2013. كما تختلف بين الريف والمدينة وتوسعى الدولة الى تحسين المنظومة التربوية والعمل على محو الأمية من خلال برامج مسطرة من طرف وزارة التربية الوطنية.⁽⁸⁾

✓ أثر النمو السكاني على الخدمات الصحية:

أضاف النمو السكاني أعباء إضافية لميزانية الدولة من أجل توفير الرعاية الصحية والموارد البشرية، وقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على إيجاد تغطية صحية واسعة بإتباع نظام العلاج الطبي المجاني وشبه المجاني في القطاع العمومي وإنشاء صناديق الضمان الاجتماعي، وقد تجسدت مظاهر الرعاية الصحية في الجزائر بتراجع نسبة الوفيات التي انتقلت من 16.45 % سنة 1970 إلى 4.39 % سنة 2013 وهذا ما يوضحه لنا التمثيل البياني الموالي.

الشكل رقم (08) : تطور المعدل العام للوفيات خلال الفترة (1968-2013)



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال المنحى رقم (08) أن هناك إنخفاض في عدد الوفيات وهذا نتيجة تحسن الوضع الصحي، فهذا الأخير يقودنا إلى معرفة الأمراض

المنتشرة لندرك نقص الرعاية الصحية، ويظهر ذلك في تطور الوضعية الوبائية لبعض الأمراض كالحصبة، شلل الأطفال، السل، حمى التيفوئيد. كما هناك ازدياد في عدد الأطباء بالمقارنة مع عدد السكان فقد وصل عدد السكان لكل طبيب في سنة 1962 بـ 7835 نسمة ليتقلص هذا العدد إلى 640 نسمة لكل 1 طبيب في سنة 2010.⁽⁹⁾

الجدول رقم (12) : عدد السكان لكل طبيب خلال الفترة 2010-1962

السنوات	1962	1971	1980	1990	2000	2010
عدد السكان لكل طبيب	7835	7289	2058	1063	941	640

Source :ONS, 108 Statistique, Algérie, chapitre,2014,P5

إن هذا الانخفاض في عدد السكان لكل طبيب خلال هذه الفترة يفسر في ازدياد عدد الأطباء الجزائريون وأجانب، حيث أن مجموع الأطباء في سنة 1962 كان حوالي 1279 طبيب أي ما يعادل 7835 نسمة لكل طبيب ليرتفع عدد الأطباء في سنة 2010 إلى حوالي 56209 طبيب وبذلك تقلص عدد السكان لكل طبيب إلى 640 نسمة.

✓ أثر النمو السكاني على المساكن

لقد طرحت وتيرة النمو السكاني السريع توسعا فوضويا للسكن والذي أهملت فيه المعايير العمرانية، حيث تضاعف عدد السكان خلال الأربعين سنة الأخيرة حوالي ثلاثة مرات، ولقد أثر هذا الارتفاع على وضعية السكن في الجزائر؛ فقد وصل عدد الأفراد في المسكن الواحد خلال منتصف الثمانينات إلى 8 أفراد مقابل 11.5 فرد في المسكن الواحد خلال أواخر السبعينات وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (13) : تطور المعايير المتعلقة بالسكن خلال الفترة 2010-2013

الوحدة : مسكن.

المعايير/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكنات المنجزة	3025.1	5200.9	6500.9	7650.1	9500.2
عدد الأفراد في المسكن الواحد	6.1	6.83	7.54	7.14	6.82
عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	2.78	3.17	2.65	2.3	1.83

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقييم الظرف الاقتصادي والاجتماعي. 2013 ص117.

يعكس الجدول أعلاه تطور عدد السكنات المنجزة عبر السنوات، وهذا نتيجة النمو السكاني المتزايد من جهة وكذلك زيادة عدد سكان المدن من جهة أخرى، ومن الملاحظ أن عدد الأفراد في المنزل الواحد في تحسن ملحوظ إلا أن أزمة السكن لا تزال قائمة من خلال العجز في الانجازات ونقص في اليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع، ويمكن تفسير ذلك وفقا للطرح التالي :

❖ ضعف وتيرة انجاز السكنات رغم جهود الدولة في زيادة وتطوير قطاع السكن⁽¹⁰⁾.

❖ الارتفاع المتزايد للسكان واتساع حجم الأسرة وعدم ملائمة أشكال إعادة توزيع السكان.

❖ كما يرجع سبب مشكلة الإسكان إلى نموذج التنمية المختار الذي يضمن التضحية بالاستثمار الاجتماعي في ظل تزايد مستمر للسكان.

2 الآثار الاقتصادية

إن من أبرز المسائل التي يجب تسليط الأضواء عليها في ظاهرة النمو الديموغرافي السريع؛ آثاره الاقتصادية والتي سنتعرف عليها من خلال النقاط التالية.

✓ أثر النمو السكاني على الغذاء

إن التزايد السريع للسكان أدى بدوره إلى عجز واضح في توفير الغذاء الكافي؛ فالمساحة المستغلة للإنتاج الزراعي تقدر بحوالي 3% من المساحة الكلية، وهي في تقلص مستمر نتيجة الزحف العمراني إضافة لعامل التصحر، التلوث، الانجراف... إلخ، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، رغم أن المنتوجات الوطنية لا تكفي لتغطية هذا العجز، ليفسر هذا الاختلال بين العرض والطلب في المواد الغذائية، ورغم أن إنتاج الحبوب في الجزائر لا يغطي سوى 50% من احتياجات البلاد مع الزيادة المستمرة للسكان؛⁽¹¹⁾ لتتضح معالم الوضعية الخطيرة نظرا لارتباط هذه الفاتورة بالصادرات وأسعار النفط، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (14) : تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2006-2011

الوحدة : مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات الغذائية	251.311	314.009	464.487	391.287	392.523	709.561
مجموع الواردات	1.558.540	1.916.829	2.572.033	2.854.805	3.011.807	3.442.501
نسبة الواردات الغذائية %	16.2	16.38	18.05	13.07	13.03	20.6

Source : O NS, Rétrospective Statistique, Algérie, commerce extérieur 2013, p175

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الواردات الغذائية عرف تطورا ملحوظا بالموازاة مع زيادة عدد السكان، وهذا راجع إلى غياب الأمن الغذائي في الدول العربية بصفة عامة، مما يؤدي إلى إبطاء معدلات التنمية

الاقتصادية، لذا تعد مشكلة العجز الغذائي مصدرا أساسيا للاختلالات الخارجية وتزايد الاعتماد على الخارج.

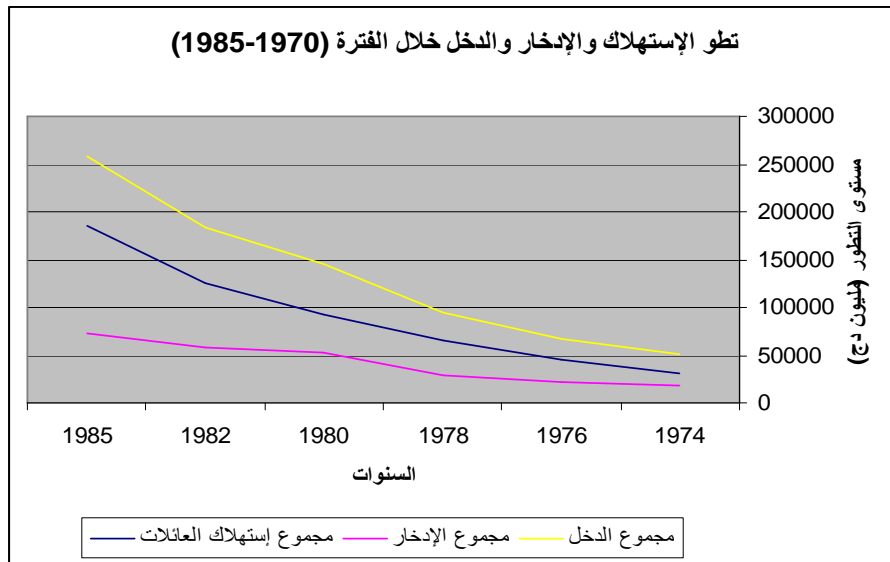
✓ أثر النمو السكاني على الاستهلاك والإدخار

يرتبط الاستهلاك الكلي للعائلات ارتباطا وثيقا بمعدل النمو السكاني، باعتبار أنه يتزايد بتزايد هذا الأخير والنتيجة عن زيادة الدخل تبعا للتطور الديموغرافي الذي شهدته الجزائر، فقد عرف كلا من الإستهلاك والإدخار نموا عبر المراحل التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

- تطور الإستهلاك والإدخار خلال الفترة 1974-1985

تميزت هذه المرحلة بدناميكية قوية في توزيع المداخل المتولدة عن توسيع مجال التشغيل الذي أعطته الدولة أهمية كبرى؛ وازاه نموا سكانيا كبيرا خلال هذه الفترة، مما أدى زيادة الإستهلاك والإدخار، والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (9) تطور الإستهلاك والإدخار والدخل في الجزائر



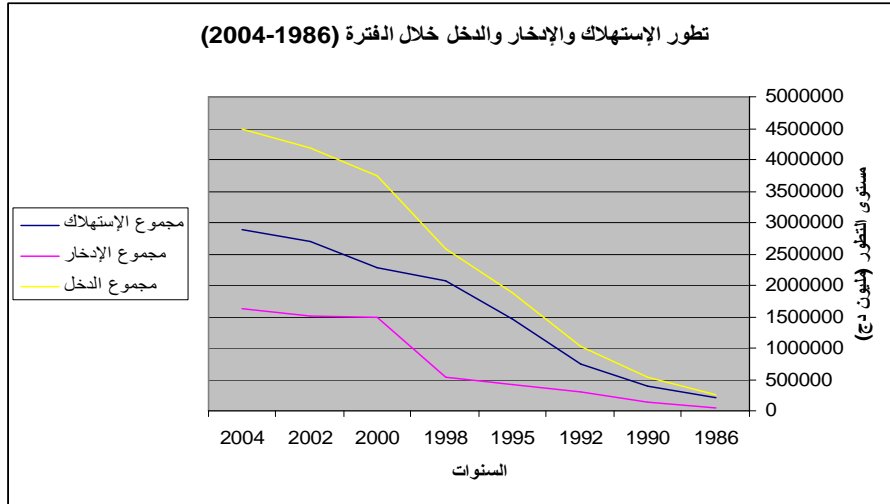
المصدر : من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الشكل أن مجموع استهلاك العائلات عرف ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، كما إن الادخار يتأثر بتطور الإستهلاك الكلي، ويعود السبب في محدودية الدخل الذي يعرف تطورا نسبيا.

- تطور الاستهلاك والادخار خلال الفترة 2005-1986

عرفت هذه الفترة ارتفاعا في المجموع الكلي لاستهلاك العائلات نظرا لارتفاع عدد السكان، بالرغم من تناقص معدل النمو السكاني في حين عرف مجموع المداخيل تطورا ملحوظا، وهو ما يبينه التمثيل البياني الموالي.

الشكل رقم (10) : تطور الإستهلاك والادخار خلال الفترة 2004-1986



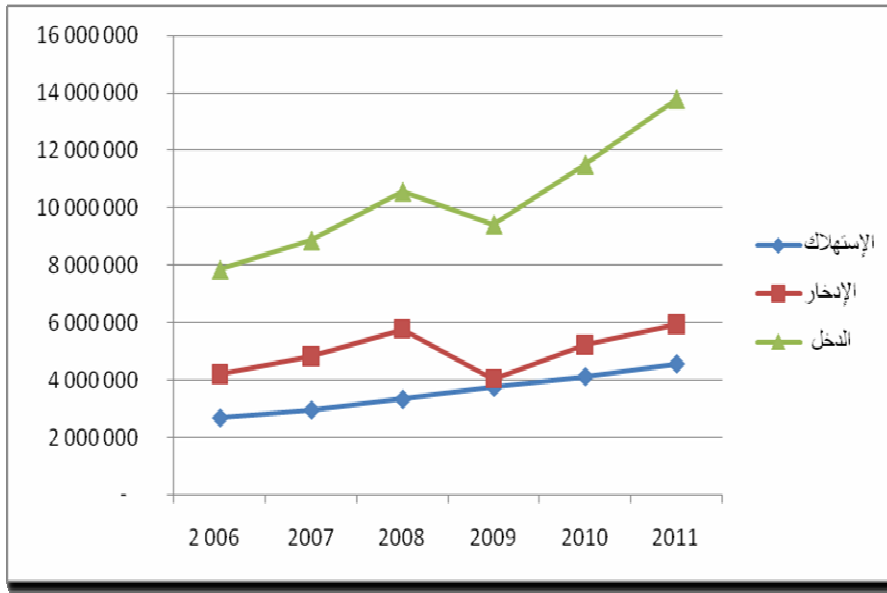
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات نلاحظ من خلال المنحنى نموًا متباطئًا في الإستهلاك خلال عشرية التسعينيات وهذا نتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة، كما شهدت فترة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الموجه لمعظم المواد الاستهلاكية سنة 1993، كل هذا أدى الى إنخفاض حاد في معدل إستهلاك.

- تطور الإستهلاك والادخار خلال الفترة 2011-2006

عرفت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في المجموع الكلي لاستهلاك العائلات نظرا لارتفاع عدد السكان، في حين عرف مجموع المداخيل

والإدخار تطورا ملحوظا نظرا لتحسن الوضع الأمني والقدرة الشرائية للمواطنين ، وهو ما يبينه التمثيل البياني الموالي.

الشكل رقم (11) : تطور الإستهلاك، الدخل والإدخار خلال الفترة (2011-2006)



الوحدة : مليون دج

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

✓ أثر النمو السكاني على البيئة

يؤدي الضغط السكاني إلى تلوث البيئة والنتائج عن ظاهرة النمو المتزايد للسكان ، كما تشكل المجالات الحضرية المفككة والفضاءات الريفية المهمشة وظروف الحياة المتدهورة والهيكل المبنية ذات النوعية الرديئة إحدى مظاهر المجتمع الراهن المتدهور والهدر البيئي⁽¹²⁾. لتسمح هذه المعاينة بإدراك أحد جوانب الترابط الموجود بين السياسة السكانية والسياسة البيئية من أجل سياسة تنموية ، غير أن الخسائر المسجلة في مجال

إتلاف الموارد الطبيعية كلها مؤشرات تعمل على عرقلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية إضافة الى إرتفاع سكان المدن ؛ لتبرز هذه المؤشرات بوضوح والضعوط الرهانات بمفهوم تلبية الحاجات غير قابلة للتقليص والمتمثلة في السكن، الشغل، الصحة..إلخ.

و تشكل النفايات الحضارية إحدى المصادر الرئيسية لتلوث البيئة التي تعاني منها معظم التجمعات الحضارية، كما أن النفايات الرائدة كبقايا البناء وهياكل السيارات تؤدي الى إنتشار الأمراض والتي تؤثر بشكل خطير على جمال المدينة وبخصوص النفايات الصحية.

الغاية

من خلال دراستنا للنمو السكاني في الجزائر أدركنا أن هناك حقائق دامغة لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية والتي لا تكمن في مجرد أعداد سكانية بشكل عام، فالتخلف والفقير وتدهور الموارد الطبيعية يمكن أن تتجسد في أراضي قليلة السكان، فليس من المنطقي والصحيح أن نعتقد أن التخلف والركود والذي تعاني منه الدول العربية نتيجة للنمو السكاني المطرد، بل المشكلة تكمن في سوء توزيع سكانها (الخلخلة السكانية) وسوء إستخدامها للموارد، والإهتمام بمشكلة السكان يقتضي الإهتمام بمشكلة تنمية الموارد البشرية ثقافيا وعلميا وإقتصاديا.

إن عدد السكان بالجزائر تزايد بوتيرة متسارعة حتى بداية التسعينات بمعدل نمو تجاوز 3%، لتعرف فترة ما بعد التسعينات تراجعاً؛ وهو ليس نتيجة لسياسة سكانية صارمة وناجعة بل نتيجة لظروف إقتصادية مرت بها الجزائر كحالة الأمن وتفاقم البطالة وتدهور القوة الشرائية، إضافة لعوامل إجتماعية مثل الزواج المتأخر والدور الكبير الذي لعبه التعليم خاصة للإناث، بالإضافة لدخول المرأة عالم الشغل لتعرف معدلات الخصوبة تراجعاً ملحوظاً.

فالنمو السكاني المتزايد الذي عرفته الجزائر حملها أعباء ثقيلة من خلال بعض آثاره كالضغط على الخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، إسكان...إلخ)، إضافة للتدهور البيئي والتمدن العشوائي نتيجة سوء التوزيع وكذا غياب التنسيق بين السياسة السكانية والسياسة الإقتصادية عبر المراحل التي عرفتها الجزائر وعدم خضوع هذه السياسة للنظرة الموضوعية والصيغة الإلزامية أو نوع من الثقافة والتربية التي تزرع بين فئات المجتمع.

قائمة المراجع

بالغة العربية :

الكتب :

- (1) إسماعيل قيرة، علي غربي، سلسلة المعرفة في سيوسولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- (2) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، التركيز على الحبوب، الإمارات، 1998.
- (3) عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافيا السكان، نشأة المعارف، القاهرة، 1988.
- (4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- (5) مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
- (6) محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر وتغيراتها الحديثة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.
- (7) محمد أحمد عقلة الموتى، سمير محمد، محمد حسين إبراهيم، "السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي"، دار طارق، دار الكندي، الأردن، 1997.

المذكرات :

- (8) أوكيل حميدة، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- (9) محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر وتغيراتها الحديثة، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.

بالغة الأجنبية :

- 3- O N S, Démographie Algérienne, Algérie, 2014.
- ⁸- MOHAMED BENOUNE, Education culture et développement en Algérie, Bilan perspective du système éducatif, MARINOOR, ENAG, 2000.
- 10- ONS, Activité, Emploi et chômage, Algérie, N/411--463 ,2003- 2014.
- 11 - Ministère de la santé et de la population et de reforme hospitalière- Population et développement en Algérie, Rapport national IPD +10, Agence nationale de documentation en santé, Algérie, 2014.

قائمة الهوامش

- (1) إسماعيل قييرة، علي غربي، سلسلة المعرفة في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 130.
- (2) O N S, Démographie Algérienne, Algérie, 2014.
- (3) مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 27.
- (4) أوكيل حميدة، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 102.
- (5) محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر وتغيراتها الحديثة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص 190.
- (6) MOHAMED BENOUNE ,Eduction culture et développement en Algérie, Bilan perspective du système éducatif, MARINOOR, ENAG, 2000.
- (7) محمد أحمد عقلة الموتى، سمير محمد، محمد حسين إبراهيم، " السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي"، دار طارق، دار الكندي، الأردن، 1997، . بتصرف. ص 134.
- (8) ONS, Activité, Emploi et chômage, Algérie, N/411--463, 2003- 2014.
- (9) Ministère de la santé et de la population et de reforme hospitalière- Population et développement en Algérie, Rapport national IPD +10, Agence national de documentation en santé, Algérie, 2014.
- (10) محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر وتغيراتها الحديثة، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص 122.
- (11) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، التركيز على الحبوب، الإمارات، 1998، ص 177.
- (12) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 93.